موقف نحاة الكوفة من الاحتجاج بالقراءات

د. حسن منصور أحمد سوركتي *

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلْق الله أجمعين سيِّدِنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فإنَّ للقرآنِ عظمتَه الجليلة، أشرف الكتب وأفضلها، أنزله الله على سيِّدنا محمد– صلى الله عليه وسلم – محفوظًا إلى يوم البعث والدين، وإن القرآن تعددت قراءاته التي صارت معروفةً مشهورة، ومما لا شكَّ فيه أنَّ القرآن مصدر العلوم الأول، إليه يرجع الكلام وبه يُقَعَّد، ولكنَّ الأمر اختلف – بين النحاة – فيما يتعلق بقراءاته؛ لذا جاء البحث ليكشف هذا الموقف متمثلًا في موقف نحاة الكوفة – الذين قعدوا النحوَ – من الاحتجاج بالقراءات القرآنية، وقد هدف إلى التعرف على القراءات والقرآن وأنواعها، وموقف النحاة من الاستشهاد بها إضافةً إلى الكشف عن الظواهر النحوية المهمة التي تتمثل في موقف النحاة من النصوص التي لا تتفق مع قواعدهم النحوية، وتتبع أساليبهم التي يسلكونها للتخلص من هذا التخالف بين النص والقاعدة، فإنْ كانت مادته كاملةً فذاك ما أرجوه، وإلا فدأب الإنسان التقصير، وأسأله تعالى أن يوفق ويجعله نواةً في هذا الصدد.

---

* أستاذ مشارك، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية اللغات– قسم اللغة العربية

توطئة:

الحديث عن القراءات حديث عظيم أصله، ذلك لأنه يدور في أصل عظيم، وهو القرآن، و**القراءات:** اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفيتهما من تخفيف وتشديد وغيرهما[1].

وقيل القراءات: النطق بألفاظ القرآن كما نطقها النبي صلى الله عليه وسلم أو كما نُطقت أمامه فأقرها سواء أكان النطق باللفظ المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلاً أو تقريراً واحداً أم متعددًا[2].

وعلم القراءات علم جليل يجب الاهتمام به والعناية بشأنه، لاتصاله بكتاب الله العزيز، وهو من العلوم المساعدة للمفسر والفقيه والمكملة للغوي والأديب، ونظراً لأهمية هذا العلم فقد اهتم به العلماء[3].

والعالم بالقراءات لا بد أن يكون على دراية بعلوم كثيرة، منها علم النحو كما ذكر ذلك ابن الجزري صاحب النشر وغيره (833هـ) حيث يقول: والذي يلزم المقرئ أن يتخلق به من العلوم قبل أن ينصب نفسه للاشتغال أن يعلم من الفقه ما يصلح به أمر دينه، وأن يحصل جانباً من النحو

---

(1) محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار التراث، منشورات المكتبة العصرية، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، 1376هـ- 1957م، ج1، ص 318

(2) عبد الهادي الفضيلي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، مجلة الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، الناشر، دار المجمع بجدة، 1399هـ- 1979م، ص 64

(3) الشنقيطي، أبحاث في القراءات، الجامعة الإسلامية، 1414هـ، ص 27

والصرف بحيث أنه يوجه ما يقع له من القراءات، وهذا من أهم ما يحتاج إليه، قال: وما أحسن قول الإمام أبي الحسن القيرواني:

قد يرى علم القراءات معشرٌ * وباعهم في النّحو أقصر من شبر

فإن قيل ما إعرابُ هذا ووجهه * رأيت طويل الباع يقصُرُ عن فتر[4]

القراءات القرآنية الصحيحة:

مقاييس القراءة الصحيحة:

1- صحة السند المتواتر:

تعتبر صحة سند القراءة المتواترة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من مقاييس القراءة الصحيحة عند علماء القراءات إذاً لا بد لنا في هذا المقام من إفادة القارئ عن تعريف هذين المصطلحين:

السند المتواتر حتى يكون على بينة من أمره لا سيما ونحن نتحدث عن علم القراءات.

فالسند في اللغة: هو ما أسند إليه من حائط ونحوه والسند في اصطلاح علماء القراءات وعلماء الحديث النبوي الشريف من هذا القبيل[5]، وذلك لأن كلاً من راوي القراءة والحديث يسند ما رواه إلى من سمعه منه حتى يبلغ السند منتهاه وهو النبي عليه الصلاة والسلام أما التواتر في اللغة: هو

---

(4) ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، تحقيق د. عبد الحي الغرماوي، ط1، 1397هـ، ص4

(5) علي بن القاصح البغدادي، سراج القارئ المبتدئ وتذكار القارئ، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط3 1373هـ 1954م، ص10

تتابع الأشياء الواحد إثر الآخر حتى يبلغ السند منتهاه مع وجود فترة بين السابق واللاحق ويؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ (6).

والتواتر في علم القراءات يعنى به:

نقل جماعة مستفيضة يمتنع تواطؤهم على الكذب عن جماعة مثلهم من أول السند إلى نهايته إلى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم(7).

وقد أجمع جمهور العلماء على شرط التواتر في القراءة، إلا أن بعض العلماء اكتفى من هذا المقياس بصحة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يشترط التواتر كابن الجزري حيث قال:

وكل ما وافق وجه نحو * وكان للرسم احتمالاً يحوي
وصح إسناداً هو القرآن * فهذه الثلاثة أركان
وحيثما يختلُ ركنُ أثبت * شذوذه لو أنَّهُ في السبعة(8)

2- موافقة أحد المصاحف العثمانية:

ونعني بموافقة أحد المصاحف العثمانية أي الموافقة من حيث الرسم العثماني وهو: أن تكون القراءة وفق رسم الكلمة في أحد المصاحف

---

(6) سورة المؤمنون، الآية 44

(7) عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون تاريخ، ص 5

(8) ابن الجزري، طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق أبي القاسم النويري، مجمع البحوث الإسلامية، ج1، ص 101

العثمانية الستة، لأن كل مصحف منها كان إماماً واصلاً يُرجع إليه، وبين هذه المصاحف بعض اختلاف في الرسم[9].

ونورد أمثلة لذلك: كقراءة ابن عامر: ﴿وَقَالُواْ اتَّخَذَ اللّهُ وَلَدًا﴾ [10] بغير واو، وقوله تعالى: ﴿وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [11] بزيادة الباء في الاسمين فمثل قراءة ابن عامر ثابتة في المصحف الشامي، وابن كثير ثابتة في المصحف المكي وكلاهما موافق للرسم العثماني، فلولا موافقة الرسم العثماني لكانت القراءة بذلك شاذة[12].

ويعتبر أيضا من مقاييس القراءة الصحيحة موافقتها للغة العربية ولو بوجه، والمراد بموافقة اللغة ما يشمل متنها وقواعدها النحوية والصرفية، وليس شرطاً أن تكون القراءة وفق الأفصح أو الأكثر شهرة من لهجات العرب وإنما المدار على الرواية المنقولة بالتواتر[13].

آراء لبعض العلماء حول القراءات المتواترة:

الرأي الأول: القراءات العشر متواترة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمعنى أن كل ما فيها من أوجه الوفاق أو الخلاف متواترة منّا إلى القراء

---

(9) محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، دار الكتب، 1357هـ 1938م، ج1، ص54

(10) سورة البقرة، الآية 116

(11) سورة آل عمران، الآية 184

(12) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص 11

(13) عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة، ص4

إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا قول الجمهور وهو الذي عليه المحققون كما قال الدمياطي[14]. ونسبه بعضهم إلى جميع أهل السنّة وادّعى الإجماع على ذلك ولم يستثنى إلا المعتزلة.

الرأي الثاني: قول السروجي[15]، فقد ادعى إجماع الأمة ما عدا المعتزلة[16] على تواتر القراءات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي دعوى الإجماع نظر، فلا يُسلم له ما زعمه حين قال: "الأمة مجمعة ما عدا المعتزلة على أن كل واحد من السبع ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[17].

الرأي الثالث: قول النووي[18] رحمه الله وقال رحمه الله تعالى: "القرآن لا يثبت إلا بالتواتر وكل واحدة من السبعة متواترة هذا هو الصواب ومن قال غيره فغالط أو جاهل"[19].

---

(14) أحمد بن محمد البنا الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، 1987م، ص7

(15) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر، 1404هـ، ط2، ص20

(16) السروجي أبو العباس شمس الدين، الدرر الكامنة، ج1، ص 91

(17) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج2، ص 209

(18) النووي، يحيى بن شرف، محيى الدين أبو زكريا الدمشقي، النجوم الزاهرة، ج7، ص 278

(19) النووي، المجموع في شرح المهذب، ج3، ص 329

وعلى الأرجح أن القراءات العشر متواترة في الجملة إلى القراء ومنهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك لأنه لا يتصور قرآن يتلى دون قراءة من قراءاته الثابتة، وأدلل على تواتر الجميع بالآتي:

أولاً: قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[20] وأمر تولي الله حفظه وأقام الحجة على الخلق جميعاً لا بد أن يقيض له أعلى مراتب الحفظ والوثوق وهو التواتر.

ثانياً: إن القرآن يشترط لثبوته التواتر بإجماع، والقراءات ملازمة للقرآن فلا يتصور منفكاً عنها، فكيف يثبت هو متواتراً وتكون هي غير متواترة، وأشار السيوطي إلى الأساس الذي ذكرناه فقال: "لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه"[21].

ثالثاً: أن القراءات أبعاض القرآن والقرآن لا يثبت إلا بالتواتر كما قرر العلماء، ولو لم تكن متواترة لكان بعض القرن غير متواتر وهذا فاسد، فما بنى عليه فاسد كذلك، وبيان ذلك مثلاً أن بعض القراء قرأ "ملك" وبعضهم "مالك" فإما أن يكون كل منهما قرآناً، فإن لم نقل بالتواتر كانت إحدى القراءتين غير متواترة والأخرى متواترة ولا دليل فهو تحكم باطل وأما أن تكون إحداهما قرآناً والأخرى (لا) وهو تحكم باطل أيضاً وإما أن "يكون

---

(20) سورة الحجر، الآية 9

(21) جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار التراث بالقاهرة، ج1، ص 77

قرآناً، فيلزم أن لا يكون بعض القرآن قرآناً وهو باطل بالاتفاق فما بقي إلا أن نقول كلاهما قرآن وكلاهما متواتر وهو المطلوب"[22].

لم يختلف أحد من النحاة في أن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة، لأنه كتاب الله المنزل على نبيه –صلى الله عليه وسلم– في أسلوب عربي في القمة من الرقي والكمال؛ الذي نزل بلغة قريش، وقريش كما قيل عنها: (كانت أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق)[23].

والواقع أن فن الاحتجاج بالقراءات هو أحد الفنون التي اشتغل العلماء بها خدمة للقرآن العظيم[24]. والسلامة في المنهج والسداد في المنطق العلمي والتاريخي يقضيان بأن يحتج للنحو ومذاهبه وقواعده وشواذه بالقراءات لما توافر لها من الضبط والوثوق والدقة والتحري.. شيء لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو، وإن كان المؤلفون القدامى يحتجون للقراءات المتواترة بالنحو وشواهده عاكسين للوضع الصحيح[25].

ولغوية النحو العربي تتجلى في توسيع قواعده بحيث تشمل جميع الوارد من الشواهد بدلاً من بتر جزء مهم منها؛ بل أهم ما فيها على الإطلاق وهو

---

(22) ابن الحاجب، جمال الدين بن عمرو عثمان بن عمر "شرح المختصر"، دار النشر العلمية، بيروت، 1985م، ج1، ص 469

(23) عبد العال سالم مكرم، القرآن وأثره في الدراسات النحوية، ص79

(24) أبو زرعة، حجة القراءات، ص7

(25) المرجع نفسه، ص19

النص القرآني المُحكم، كما تظهر في اعتماد القواعد على النصوص القرآنية مباشرة ولا شك أن استناد القاعدة إلى النص القرآني يعفيها من كثير من التأويلات والفلسفات التي لحقت بها في مسيرتها الطويلة[26].

والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية[27]. وأخضعوها لأصولهم، فما وافقها أخذوا به وما خالفها رفضوه، كما استبعدوا من منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها أو كلام عربي يؤيدها أو قياس يدعمها[28].

ولما كان حديثي عن احتجاج الكوفيين للقراءات واستشهادهم بها فإننا نجد ذلك ماثلاً في وقوفهم عند بعض القراءات فنراهم يجيزون قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [29] بنصب (أولادهم) وخفض (شركائهم) فكانوا يحتجون بها، بل عقدوا عليها تجويزهم الفصل بين المتضايفين بغير الظرف، في حين غلطها البصريون[30].

---

(26) أبو زكريا الفراء، أحمد مكي الأنصاري، نظرية النحو القرآني، د. ط، د. ت، ص17

(27) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص337

(28) عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص 97

(29) سورة الأنعام، الآية 137

(30) الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد بن سعيد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر، القاهرة، د. ط، د. ت (مسألة 60)

وصحح أبو حيان ما ذهبوا إليه معللاً ذلك (بوجودها في القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصحيح المحض، ابن عامر؛ الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان – رضي الله عنه – قبل أن يظهر اللحن وبوجودها في لسان العرب عدة أبيات[31] وأكبر الظن أن أبا حيان كان يعني بالأبيات قول الشاعر وقد أنشده الأخفش:

فزجـــجتها بمزجـــــــــةٍ * زج القلوص أبى مزاده[32]

كذلك عندما قرأ حمزة قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[33]. نشب خلاف حول قضية نحوية مرتبطة بوجود الأداء في القرآن الكريم وهي قضية العطف على الضمير المخفوض، فالكوفيون يجيزون ذلك دون اشتراط لتكرار العامل ويستدلون على أن ذلك جاء في قراءة حمزة بخفض كلمة (والأرحام) على أنها معطوفة على الضمير المجرور في (به) وهي قراءة إبراهيم النخعي، وقتادة، ويحيى بن وثاب وغيرهم من الفصحاء[34]. ويؤيد ما ذهب إليه الكوفيون ويعضده، غير قليل من شعر العرب، ومنه قول أحدهم:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا * فأذهب فما بك والأيام من عجب[35]

---

(31) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج4، ص 229

(32) بلا عزو في الخصائص، ج2، ص 406، المفصل، ص 102، شرح ابن يعيش، ج3، ص19، ومعاني القرآن، للفراء، ص 358

(33) سورة النساء، الآية 1

(34) أبي زرعة، حجة القراءات، ص 188

(35) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص 78

(فالأيام) مخفوضة على الكاف في بك (بالعطف)، والتقدير (بك وبالأيام) فقد ضعّفها البصريون وقال أبو العباس المبرد: لا تحل القراءة بها)[36]، ولما لم يستطيعوا إنكار.

هؤلاء القراء لجأوا إلى التأويل لتتفق مع ما عقدوا الإجماع عليه فقالوا: أن قوله (والأرحام) مجرور بالقسم وليس بالعطف على الضمير المجرور، وجواب القسم قوله: (إن الله عليكم رقيباً) (وبالأرحام)[37]. وذلك لأنهم لم يجدوا سبيلاً إلى ردها لأنها قراءة قرأ بها من غير السبعة، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها[38].

وعجب منهم فإنهم يعللون الوجه الثاني لقراءتهم بأنه ورد في الشعر ويستحسنون إثبات هذه اللغة ببيت من الشعر ولا يستحسنوها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن[39]. فبهذا يعد من أخطائهم التي لا تغتفر حيث أبعدوا القراءات عن مجال الدراسة النحوية وبهذا حرموا النحو من مصدر كبير كان من الممكن أن تثبت في ضوئه القواعد وتحرر الأصول نعم أنهم أخذوا ببعض القراءات، ولكنها ليست

---

(36) ابن يعيش، شرح المفصل، ص78

(37) أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة 65

(38) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص 78

(39) مهدي الخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 338

وحدها في الميدان؛ فمعها من الأدلة الأخرى ما يسندها ويعزز الأخذ بها[40].

وقد نقدهم السيوطي في هذا المجال بقوله: (كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وابن عامر وحمزة قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك. فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية[41].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ ﴾[42]. جوز الكوفيون همزها، وكان الفراء يقول: "ربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها فعيلة، فيشبهون مفعلة بفعيلة"[43].

وأخذ أبو حيان بها اعتماداً على تخريج الفراء، ونقل القراء الثقات، من مثل ابن عامر، والأعرج، وزيد بن علي وكلهم ممن عرف بالضبط والإتقان، وضعفها البصريون، بل لقد قال الزجاج: "إن جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ"[44] ووصف المازني نافعاً بأنه "لم يكن يدري ما العربية"[45].

---

(40) عبد العال سالم مكرم، القرآن وأثره في الدراسات النحوية، ص 100

(41) السيوطي، الاقتراح، ص 17

(42) سورة الحجر، الآية 20

(43) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج4، ص 271

(44) تفسير الرازي، ج3، ص 136

(45) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج4، ص 271

ووصف البصريون بالشذوذ قراءة عبد الله بن مسعود قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ﴾ [46] وقد أخذ الكوفيون بها في تجويز إعمال (أن) في الفعل، وهي محذوفة من غير بدل. وقال ابن الأنباري في الرد على الاحتجاج الكوفي بهذه القراءة: "أما قراءة من قرأ: لا تعبدوا إلا الله فهي قراءة شاذة"[47].

ووصف البصريون بالشذوذ أيضاً قراءة معاذ الهراء في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[48] وردوا احتجاج الكوفيين بها في ذهابهم إلى إعراب (أيهم) إذا كانت بمعنى الذي.

فقد قال ابن الأنباري: "أما احتجاجهم بقراءة من قرأ: ثم لننزعن من كل شيعة أيهم، بالنصب فهي شاذة، جاءت على لغة شاذة لبعض العرب"[49].

وضعف البصريون مذهب الكوفيين في اعتبار أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل، استناداً إلى قراءة الحسن: "الحمد لله"، وقراءة ابن أبي عبلة: "الحمدُ لله"، ووصفوا هاتين القراءتين بالشذوذ في الاستعمال، والضعف في القياس.

فقد قال ابن الأنباري: "وأما قراءة من قرأ: الحمد لله، بكسر الدال، وقراءة من قرأ الحمد لله، بضم اللام فهما قراءتان شاذتان في الاستعمال، ضعيفتان

---

(46) سورة البقرة، الآية 83

(47) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، مسألة 17

(48) سورة مريم، الآية 69

(49) ابن الأنباري، الإنصاف، مسألة 103

في القياس"[50] مع أن أبا جعفر النحاس وهو من أتباع المدرسة البصرية، وممن أخذ عن المبرد، ذكر أن قراءة الحسن موافقة للغة بني تميم، وقراءة ابن أبي عبلة موافقة للغة بني ربيعة[51].

هذا هو موقف البصريين من القراءات، أما الكوفيون فلهم موقف آخر يغايره كل المغايرة؛ فقد قبلوها واحتجوا بها، وعقدوا عليها كثير من أصولهم وأحكامهم وهم إذا رجحوا القراءات التي اجتمع القراء عليها فلا يرفضون غيرها، ولا يغلطونها، ونلاحظ ذلك في موقفهم لما اجتمع القراء على قراءة (يخربون) بالتخفيف من قوله تعالى: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِين ﴾[52].

إلا أبا عبد الرحمن السلمي فإنه قرأها بالتشديد. وقد تناول الفراء هذه الآية، وخرّج القراءتين، وصوّبهما، فقال: "كأن يُخربون": يهدمون ويُخربُون بالتخفيف: يخربون منها: يتركونها، ألا ترى أنهم كانوا ينقبون الدار فيعطلونها، فهذا معنى "يخربون"، والذين قالوا: "يخربون" ذهبوا إلى التهديم الذي كان المسلمون يفعلونه. وكل صواب، والاجتماع من قراءة القراء أحبّ إلي"[53].

---

(50) الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة 107

(51) أبو البركات ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص364

(52) سورة الشمس، الآية 2

(53) د. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص341

ولدينا من الأقوال ما يؤيد موقف الكوفيين من القراءات فقد كان الكسائي يقرأ قوله تعالى: (لَمْ يَطْمِثْهُنَّ)[54]، برفع الميم وكسرها، لأن القراء على كسرها، وأن أصحاب علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود يقرأون لم يطمثهن، برفع الميم وقد كان الكسائي يجمع بين القراءتين "لئلا يخرج من هذين الأثرين"[55].

كذلك كان الفراء يجيز إدخال (الفاء) وإلقاءها من خبر كان اسمه ما يوصل، كما في قوله تعالى من سورة الجمعة: ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [56] فهي في قراءة عبد الله بن مسعود: إن الموت الذي تفرون منه ملاقيكم، "فمن أدخل الفاء ذهب بالذي إلى تأويل الجزاء، ومن ألقى الفاء فهو على القياس، لأنك نقول: إن أخاك قائم، ولا نقول: إن أخاك فقائم، ولو قلت إن ضاربك فظالم كان جائزاً، لأن تأويل إن ضاربك كقولك: إن من يضربك فظالم[57].

وجوز الفراء تسكين آخر الفعل المرفوع نحو (لَا يَحْزُنُهُمُ)[58]، ووجه قراءة أبي عمرو بن العلاء بالجزم بما لا حظه من ميل العرب إلى التسكين تخففاً من توالي الحركات، وقد سبقت الإشارة إليه.

---

(54) سورة الرحمن، الآية 56

(55) الفراء، معاني القرآن، ص189

(56) سورة الجمعة، الآية 8

(57) الفراء، معاني القرآن، ص196

(58) سورة الأنبياء، الآية 103

واحتج لمن يقرأ قوله تعالى: (يَخِصِّمُون) [59] بالتشديد والجمع بين الساكنين بقراءة أُبي بن كعب: يخصّمون[60].

وصوب قراءة الكسائي قوله تعالى من سورة الطور: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾(61)، بفتح همزة أن الثانية، لأنه أحد القراء، مع أن الفراء كان يكسرها(62).

وعرض الفراء لما حُدث به أبو معاوية الضرير عن هاشم بن الزبير عن أبيه عن عائشة أنها سئلت عن قوله تعالى: ﴿ لَّـكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ﴾ [63].

وعن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ﴾ [64].

وقوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [65]، قالت: هذا كان خطأ من الكاتب.

وقد رد كثير من المفسرين وعلماء القرآن والمحدثين هذا الزعم وأثبتوا عدم صحته[66].

---

(59) سورة يس، الآية 49

(60) الفراء، معاني القرآن، ص175

(61) سورة الطور، الآية 28

(62) الفراء، معاني القرآن، ص 184

(63) سورة النساء، الآية 162

(64) سورة المائدة، الآية 69

(65) سورة طه، الآية 63

(66) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، طبعة القاهرة، 1976م، ص 50

ثم ذكر الفراء رأي الكسائي إذ جعل (الْمُقِيمِينَ)[67] مجروراً بالعطف على قوله تعالى: ﴿ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [68].

والمعنى على ذلك: ويؤمنون (بالمقيمين) الصلاة هم؛ المؤتون الزكاة لأنه- كما يرى الكسائي لا ينصب الممدوح إلا عند تمام الكلام، وهو لم يتم في آية النساء[69]...

ويبدو أن الفراء لا يوافق على رأي الكسائي السابق، فقد ذكر أن العرب إذا طال الكلام جعلوه في الناقص والتام واستشهد على ذلك بشواهد من الشعر والقرآن بين فيها جواز الحذف في جواب الشرط خاصة إذا طال الكلام[70] ثم عاد الفراء ليذكر رأي من قال الفراء بأن "الصابرين" منصوبة بإيقاع الفعل (آتى) عليهم أي أن يكون المعنى: ﴿**وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى**﴾ ولكنه لم يوافق على هذا الرأي إذ قال: "والوجه أن يكون نصباً على نية المدح، لأنه من صفة شيء واحد والعرب تقول في النكرات كما يقولونه في المعرفة، فيقولون: مررت برجل جميل وشاباً بعد، ومررت برجل عاقل وينشدون قوله:

ويأوي إلى نسوة بائسات * وشعثا مراضيع مثل السعالي[71]

---

(67) سورة النساء، الآية 162

(68) سورة النساء، الآية 162

(69) الفراء، معاني القرآن، ص106

(70) الفراء، معاني القرآن، ص107

(71) الفراء، معاني القرآن، ص107

(وشعث) فيجعلونها خفضاً بإتباعها أول الكلام، ونصباً على نية ذم في هذا الموضع[72].

فالفراء ناقش قضيته بصورة شاملةٌ ودقيقة إذ عرض للظاهرة في أكثر من آية من آيات القرآن الكريم، بالإضافة إلى حديثه عما نسب إلى السيدة عائشة، ثم مناقشته رأي الكسائي، ورأي النحويين، واستقلاله برأيه الخاص المستنبط من طرق العرب وأساليبهم في التعبير، مما جعله يخرج في النهاية بدلالة المدح أو الذم في هذه الظاهرة وعن قوله تعالى من سورة طه: 63 بأنها لغة الحارث بن كعب، لأنهم كانوا لا يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف، بل اعتبر هذه اللغة أقيس من غيرها وإنها كانت قليلة[73].

وجوز الكوفيون قيام الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به المنصوب استدلالاً بالقراءة (الشاذة): "لولا نُزل عليه القرآن"، بنصب "القرآن"[74].

وجوز الكوفيون وقوع الماضي حالاً، وهو مجرد من "قد" استناداً إلى ما جاء من قراءة الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي، والمفضل بن عاصم بن أبي النجود قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [75].

---

(72) سيبويه، الكتاب، ص 399

(73) الفراء، معاني القرآن، ص 108

(74) ابن الحاجب، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص 84، 85

(75) سورة النساء، الآية 90

لكن البصريون منعوا ذلك، وذهبوا في تأويل هذه الآية كل مذهب، قدّروا أن يكون الفعل صفة "القوم" في أول الآية، وهو قوله تعالى: ﴿**إلا الذين يصلون إلى قوم**﴾، أو صفة محذوف مقدر، أو أن يكون الفعل محمولاً على الدعاء، إلى غير ذلك من الوجوه التي تكلفوها[76].

ومن صور الاحتجاج النحوي للكوفيين قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ... ﴾[77].

قرأ حمزة بنصب (البر) الأولى، وقرأ الباقون بالرفع فعلى النصب يكون البر خبراً لليس مقدماً، ويكون (أن تولوا) مصدراً مؤولاً اسماً لليس، والمعنى: ليست توليكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر كله.

وعلى الرفع يكون (البر) اسماً لليس، والمصدر المؤول خبراً لها والمعنى: ليس البر كله توليتكم.

فكلتا القراءتين له وجه قوى في النحو؛ لأن الاسم والخبر كليهما معرفة، وفي هذه الحالة يجوز في كل منهما أن يكون اسماً أو خبراً[78].

لكن يرجح الأولى: أن الاسم فيها هو المصدر المؤول وهو معرفة لا تتنكر، والبر يتنكر فهو أقوى تعريفاً من المحلى بأل، كما أن "أن وصلتها" تشبه المضمر، لأنها لا توصف كما يوصف المضمر، ومن الأصول أنه إذا اجتمع مع ليس وأخواتها مظهر ومضمر، فالمضمر هو الاسم والمظهر هو

---

(76) ابن الأنباري، الإنصاف، مسألة 32

(77) سورة البقرة، الآية 177

(78) أبي زرعة، حجة القراءات، ص123

الخبر؛ لأنه أعرف. وكذلك أن وصلتها في تقدير الإضافة إلى المضمر؛ لأن معناها (توليتكم) والمضاف إلى المضمر أعرف مما فيه أل والأعرف أولى أن يكون هو الاسم[79].

كما يرجح قراءة الرفع (ليس البر) أن اسم ليس كالفاعل ورتبة الفاعل أن يلي الفعل، فإذا نصبته كان لا بد من نية تأخيره على الخبر، ومجيء الكلام على رتبته التي أتت بها التلاوة أولى من التقديم والتأخير.

كما يقوى الرفع مجيء (البر) مرفوعاً في الآية 189 من السورة وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها، إذ لا يجوز هنا إلا الرفع فحمل الأول على الثاني أولى من المخالفة (تولوا) بزيادة الباء[80] دخول لام الأمـــر على المخاطب في قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [81].

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر نحو أفعل معرب مجزوم وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون، أما الكوفيون فاحتجوا بأن أصل أفعل لتفعل كقولهم في الغائب ليفعل وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾[82] في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء

(79) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص92

(80) مكي أبي طالب القيسي، الكشف، ج1، ص 280، 281

(81) سورة يونس، الآية، 58

(82) سورة يونس، الآية، 58

وذكرت القراءة أنها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم من طريق أُبي بن كعب ورويت عن عثمان بن عفان[83].

وحجتهم في (إلا) بمعنى الواو:

تأتي (إلا) في الاستثناء المنقطع وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ﴾ [84]. فالاستثناء هنا منقطع، لأن الأماني ليست من جنس العلم بالكتاب، ولا مندرجة تحت مدلوله[85]. كما تأتي الواو أيضا بين الجمل المستأنفة وتسمى الواو الاستئنافية. فلما كانت كل من الواو و (إلا) قد تفصل بين جملتين مستقلتين في المعنى حدث التشابه في المعنى بينها نتج عن هذا التشابه قول بعض العلماء بأن (إلا) بمعنى الواو في تراكيب معينة ورفض ذلك القول آخرون.

قال صاحب الإنصاف: ذهب الكوفيون إلى أن (لا) تكون بمعنى الواو وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو[86].

أما الكوفيون فاحتجوا بوجود ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب أما البصريون فقد أولوا المعنى في الآيات التي استشهد بها الكوفيون ووجهوها

---

(83) أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص 524

(84) سورة البقرة، الآية 78

(85) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص80

(86) عيسى شحاتة عيسى، معاني الواو في الجملة العربية مع التطبيق على القرآن الكريم، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1987م، ص 297

على الاستثناء[87]. وذكر أن الكوفيين قالوا بأن (إلا) تأتي بمعنى الواو[88]. الفراء يرى في قراءة (إنه يراكم هو وقبيله)، (هو وقبيله) دليلاً على جواز العطف على الضمير المرفوع بدون توكيد فيما افترضه بقوله: (اذهب وربك فقاتلا) ويجوز ذلك في القراءة ولكنه يرى أن هذا النوع من العطف بدون توكيد ولا فاصل قليل في كلام العرب لأنه يكره.

ورأى الباحثين أن في قول الفراء السابق ميلاً لرأي البصريين[89] ولكن البصريين لم يجيزوه إلا في ضرورة الشعر، أما الفراء فقد أجازه في القراءة وذكر أنه موجود في كلام العرب وإن كان قليلاً فهو جائز، بل إن الفراء ذكر الآية نفسها التي يستشهد بها الكوفيون على جواز هذا النوع من العطف ورأى فيها الرأي نفسه الذي رآه الكوفيون، فقد قال صاحب الإنصاف، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾[90]، فعطف

(87) الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة، بيروت، 1405هـ 1985م، ص518

(88) ابن الأنباري، الإنصاف، ص 266

(89) محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربية، طبعة دار المعارف بالقاهرة، 1980م، ص158

(90) سورة النجم، الآية 47

(هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوي) والمعنى: فاستوي جبريل ومحمد بالأفق وهو مطلع الشمس، فدل على جوازه[91].

فقد قال الفراء: "وقوله عز وجل: (فاستوي): استوي وجبريل بالأفق الأعلى لما أسرى به، وهو مطلع الشمس الأعلى، فأضمر الاسم في استوي ورد عليه هو وأكثر كلام العرب أن يقولوا: استوي هو وأبوه ولا يكادون يقولون: استوي وأبوه وهو جائز لأن في الفعل مضمرا[92].

وقد استعان الفراء على تجويز هذا النوع من العطف في هذه الآية بأن هناك ضميراً مستتراً بعد كلمة استوي.

اختلف النحاة في رافع الابتداء ورافع الخبر:

فذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ. فهما يترافعان وذلك نحو: (زيد أخوك) و (عمرو غلامك).

وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، أما الخبر فاختلفوا فيه: فقد ذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده. وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ يرتفع بالابتداء[93]. وقد احتج كل من الكوفيين والبصريين لآرائهم في هذه المسألة بحجج كثيرة[94]. قال البعض أن الابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم، وكما كانت (أن) تنصب الاسم وترفع الخبر

---

(91) محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربية، ص158

(92) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص574

(93) الفراء، معاني القرآن، ص95

(94)المصدر السابق، ص45

فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر، وقال بعضهم رفع المبتدأ خبره وكل حسن والأول أقيس[95].

ويبدو ترجيح الأخفش للرأي الذي اختاره البصريون فيما بعد. وإن لم يرفض الرأي الآخر.

أما الفراء فإنه رأى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ –كما هو مر– مذهب الكوفيين ويمكن لنا أن نفهم رأيه ذلك من خلال تعليقه على الآيات ففي قوله تعالى: ﴿المص * كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [96].. وأشباه ذلك قال بم رفعت الكتاب في هؤلاء الأحرف؟ قلت: رفعته بحروف الهجاء التي قبله، كأنك قلت: الألف واللام والميم من حروف المقطع كتاب أنزل إليك مجموعاً[97]. والأمثلة كثيرة على اعتداد الكوفيين بما يصل إليهم في قراءات سواء أكانت من السبع أم من غيرها وبنائهم عليها كثيراً من أحكامهم، كما أنهم لا يؤولونها بحال من الأحوال وإنما يعتبرون في كل قراءة قاعدة نحوية ينبغي إخضاع الأقيسة لها لا رفضها وتغليطها والاحتجاج بالشعر في إثبات اللغة.

وبعد فإن القرآن الكريم حجة في العربية بقراءاته المتواترة وغيرها، وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفي فيه برواية الآحاد. وقد كان تعويل النحويين على الشعر ثغرة نفذ منها الطاعنون عليهم؛ لأن الشعر روى

---

(95) الأخفش، معاني القرآن، ص155

(96) سورة الأعراف، الآية 1، 2

(97) المصدر السابق، ص368

بروايات مختلفة كما أنه موضع ضرورة لذلك فإننا نجد في القراءات ثروة لغوية ونحوية جديرة بالدرس، وفيها دفاع عن النحو تعضد قواعده وتدعم شواهده. ومن ناحية التوثيق كذلك فإن النص القرآني سخر الله تعالى جنوده من العلماء والصحابة وأولي الرأي لحفظه وصيانته أما الشعر فقد أثيرت حوله ضجة وكان مصدرها الدكتور طه حسين في كتابه الجاهلي.

ويقول في ذلك د. عبد العال سالم مكرم: "والواقع أنه ليس المراد من هذه الموازنة الحط من قيمة الشعر، وأنه مشكوك فيه، أو لا وجود له قبل القرآن، وإنما المراد منها أن توثيق الشعر الجاهلي لم يصل إلى الذروة كما حدث في القرآن الكريم"[98]. ويؤيد ذلك أن للكثير من العلماء آراء في فضل القرآن على اللغة وأثرها في النحو منها:

أن أمماً كثيرة تركت لغتها تتطور وتتفرع إلى لغات كثيرة دون أن تعنى بضبطها والوقوف في سبيل تطورها، ولكن علماء الإسلام عنوا بذلك من أجل المحافظة على القرآن الكريم، فلذلك بقيت العربية على حالها ولم تتغير على مدى العصور[99]. (أن هذا القرآن منارة يهتدى بها العاملون لإرساء قواعد اللغة وإبقائها في سلامة وصحة ونشرها في كل تيسير ينادي بنا عن قواعد وأصول هذه المنارة لا يؤبه له ولا يعمل به)[100].

---

(98) الأخفش، معاني القرآن، ص331– 332

(99) عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص 345

(100) منصور فهمي، مجلة المجمع العربي، ج1، ص 67

ولولا القرآن ما وضع النحو وعلوم البلاغة ولم تتحرى مصادر الفصيح والدخيل. ومما لا خلاف فيه أن اللغة العربية لم تنشط وتتقدم ويكتب لها البقاء لولا القرآن الكريم[101]. بعد وقوفنا على وجهات النظر المختلفة من النحويين والنماذج التي تتمثل في تأصيل القاعدة النحوية من خلال القرآن الكريم وبيان الشواهد. ومن جانب الصواب في ذلك ولم يعبء له، وتريد الباحثة أن تقول برأي الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة: "وليست أقول بأن القرآن كان حجة قاطعة، وما لم يقع في القرآن نلمسه في كلام العرب"[102].

ولما كان موضوعنا إثبات القاعدة النحوية بالأصل الأول من أصول الاستشهاد به وهو القرآن العزيز فإننا نجد مع الشعر الجاهلي أو الإسلامي كان في نظر النحاة منبعاً يمد النحو بالحياة والنمو والحركة، وقامت على أساسه الكثير من القواعد فإننا نجد أن هذا الشعر أثر من آثار القرآن الكريم وفضل من أفضاله على النحو واللغة فلولا القرآن الكريم ما جمع هذا الشعر وما اهتم به الرواة، والدليل على ذلك أن منزلة القرآن عرفها النقاد فكانوا يصححون الشعر على هدى من أسلوب القرآن الكريم ونهجه[103].

خاتمة البحث ونتائجه:

وبعد، فنحمدُ الله تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات، فقد كَمُلَ هذا البحث الموسوم بـــ:"موقف نحاة الكوفة من الاحتجاج بالقراءات" ومن عرضنا

---

(101) سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص55

(102) المرجع السابق نفسه، ص13

(103) عبد العال سالم مكرم، القرآن وأثره في الدراسات النحوية، ص 329

لمفردات هذا البحث قد استبان للباحث أنَّ للقراءات تأثيرٌ في نحو المدرسة الكوفية؛ فباهتمامهم بها وتعويلهم عليها واحتجاجهم واستشهادهم بها حادوا عمَّا وقع فيه مقابليهم، وقد أكثروا من النقل وتوسعوا فيه وتناولوا القياس تناولاً لا يمس روح النص اللغوي، كما عدلوا قواعدهم حتى تتلاقى مع المسموع، ومن ثم بنوا كثير من أحكامهم على القراءات التي سبق على البصريين أن أكرهوا جانباً على قبول معنى خاص هدفوا إليه، وأبعدوا ما لم يخضع لقواعدهم.

مصادر البحث ومراجعه:

القرآن الكريم

1- ابن الجزري، طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق أبي القاسم النويري، مجمع البحوث الإسلامية. بدون تاريخ.

2- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، تحقيق د. عبد الحي الغرماوي، ط1 1397هـ.

3- ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمرو بن عثمان بن عمرو، الكافية في النحو، شرح رضي الدين محمد الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت،د. ت.

4- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، ط عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.

5- أبو البركات ابن الأنباري، *نزهة الألباء* في طبقات الأدباء، مكتبة المنار، الأردن، د. ت

6- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن حيان الغرناطي، البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر، ط2، 1404هـ.

7- الأخفش، معاني القرآن، تحقيق د. فائز فارس، الكويت، 1979م.

8- الأنباري كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي عبد الله، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، طبع بتحقيق وتقديم جوتولد فايل في ليدن، 1913م.

9- البنا، أحمد بن محمد البنا الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، 1987م.

10- جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار التراث بالقاهرة.

– الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق، الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 2006م.

11– الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة، بيروت، 1405هـ– 1985م.

12– سيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1402هـ– 1982م.

13– الشنقيطي، أبحاث في القراءات، الجامعة الإسلامية، 1414هـ.

14– عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة *أبو زرعة*، *حجة القراءات*، *تحقيق سعيد الأفغاني*، مؤسسة الرسالة – بيروت ط2، 1402 – 1982

15– عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، طبع دار المعارف بمصر، 1968م.

16– عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، دار إحياء الكتب العربية، القارهة، بدون تاريخ.

17– عبد الهادي الفضيلي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، مجلة الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، الناشر، دار المجمع بجدة، 1399هـ– 1979م.

18– علي بن القاصح البغدادي، سراج القارئ المبتدئ وتذكار القارئ، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1373هـ– 1954م.

19– عيسى شحاته عيسى، معاني الواو في الجملة العربية مع التطبيق على القرآن الكريم، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المينا، 1987م.

20– فخر الدين الرازي، تفسير الرازي، دار الفكر، طبعة 1981م.

21– الفراء، أبو زكريا الفراء يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م.

21- الفراء، أبو زكريا الفراء يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م.

22- محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، دار الكتب، 1357هـ- 1938م.

23- محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار التراث، منشورات المكتبة العصرية، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، 1376هـ- 1957م

24- محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربية، طبعة دار المعارف بالقاهرة، 1980م.

25- مكي أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق د. محي الدين رمضان، مطبوعات اللغة العربية، دمشق، ط4، 1974م.

26- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى الحلبي، ط2، 1377هـ- 1958م.

27- النووي، يحيى بن شرف، محيى الدين أبو زكريا الدمشقي، النجوم الزاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت

- المجموع في شرح المهذب، تحقيق محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، بدون تاريخ.